دور الدولة الجزائرية
في تعزيز قيم المواطنة من خلال تعديلاتها الدستورية

أ.د. بن قو آمال
كلية الحقوق واالعلوم السياسية
جامعة عبد الحميد بن باديس / الجزائر

الملخص:

إذا كانت المواطنة تشكل الخاصية القانونية للفرد الذي يتمتع بحقوق يقوم في مقابلها بأداء مجموعة من الواجبات ،و إذا كانت المواطنة تعد أسمى درجات العدالة عند التعامل بين أبناء الوطن بوصفهم متساوين بحسب الأصل في الحقوق و الواجبات و لا فرق بين مواطن و آخر ،وهو يعني إعلاء كامل لقيمة المواطن و تطبيق شاملا لأهم مبادئ حقوق الإنسان التي نصت عليها الشرائع السماوية والمواثيق لدولية ،فإنها تعد بذلك مسألة دستورية و على الدولة تطويرها و تعزيزها على ضوء التعديلات الدستورية في جو ديمقراطي مبني على تشاركية مدنية حقيقية .

الكلمات المفتاحية :
المواطنة –الدولة – القيم –الحقوق و الالتزامات – الهندسة الدستورية –النظام الديمقراطي – التشاركية المدنية

المقدمة :

تعتبر المواطنة أسمى درجات العدالة عند التعامل بين أبناء الوطن بوصفهم متساوين بحسب الأصل في الحقوق و الواجبات و لا فرق بين مواطن و أخر لا على أساس الدين أو الجنس أو الأصل ،و هو ما يعني إعلاء كامل لقيمة المواطن و تطبيق شامل لأهم مبادئ حقوق الإنسان التي نصت عليه [٣٢] الشرائع السماوية و المواثيق لدولية و لهذا جعلت الجزائر قيم المواطنة من أولوياتها الدستورية ، فالدستور هو رمز للشرعية و يحتاج إلى هندسته أو الهندسة الدستورية بإدخال عدة تعديلات كلما دعت الضرورة إلى ذلك .

فالتعديل الدستوري هو إثراء للنظام المؤسساتي في الدولة و ارتقاء بمنظومة الحقوق و الحريات الفردية و الجماعية ،فانه بالضرورة يؤثر على الكيان العام [٣٣] للمجتمع السياسي بشكل ايجابي و على هذا الأساس يقاس مدى ملائمة التعديلات الدستورية مع المستجدات السياسية تبعا لاستجابة لتعديل الدستوري لطموح الكيان السياسي ،وهذا ما يبين لنا دور عملية التعديل الدستوري أو الهندسة الدستورية في التأثير على عنصر الفعالية للقاعدة الدستورية و علاقتها بتعزيز مبدأ المواطنة الذي يأتي على رأس تطلعات المجتمع السياسي و القانوني و التي ترتكز عليه دولة القانون في نسقها الديمقراطي الذي

[٣٢] حسين عدنان سيد ،المواطنة في الوطن العربي ،الطبعة الأولى ،منتدى الفكر العربي ،عمان ،٢٠٠٨،ص١٠٢

[٣٣] عمار كوسة أبحاث في القانون الدستوري ،دار هومة للطباعة ،الجزائر ٢٠١٨،ص٩٨

تقوم عليه،**فإلى أي مدى استطاعت الدولة الجزائرية أن تعزز قيم الموطنة من خلال تعديلاتها الدستورية ؟وهل نجحت في ذلك ؟**

أولا الإطار المفاهيمي للمواطنة و تطوره :

لقد تأثر مفهوم المواطنة بالتطورات السياسية و بثقافة المجتمعات و تعدد مستويات الهوية ،و يصعب تحديد تعريف جامع و مانع لمفهوم المواطنة غير أن فكرة المواطنة هي إنسانية و مصدرها هي حرية الإنسان التي يعتنقها الجميع و تجد منبعها من مصادر التشريع الأساسية لكل دولة أي أنها مسالة دستورية بامتياز ،كما أنها من أكثر المفاهيم التي عرفت تحولات و تغيرات مستمرة عبر الصيرورة التاريخية بدءا من الفكر اليوناني و الروماني مرورا بعصر النهضة وصولا إلى العصر الحديث، و لذلك فان استيعاب هذا المفهوم يندرج ضمن سياق تاريخي و هذا ما سنعرج عليه من خلال دراسة مفهوم المواطنة و التطرق إلى تطورها الزمني و التاريخي و ذلك من خلال ما يلي :

أ/-مفهوم المواطنة :

تعني المواطنة إعطاء الفرد المواطن الشرعي القانوني الذي ولد في بلد ما و اكتسب جنسيته الحق في الاستفادة من ما رتبه عضوية تلك البلد لمواطنيها من امتيازات و حقوق [٣٤] ،وفي معناها السياسي تشير إلى الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها و الالتزامات التي تفرضها عليه أو تعني مشاركة الفرد في أمور وطنه و ما يشعره بالانتماء إليه ،ومن المنظور الاقتصادي و الاجتماعي يقصد بالمواطنة إشباع الحاجات الأساسية للأفراد،بحث لا تشغلهم هموم الذات عن المصلحة العامة ،ويقصد بها المصلحة أو الغاية المشتركة بين مواطني الدولة بما يحقق التعاون و التكامل و العمل الجماعي المشترك،و تربط الأمم المتحدة مفهوم المواطنة بمفهوم سيادة القانون ،و للتعمق أكثر في مفهوم المواطنة لا بد أن نرجع إلى أصل الكلمة فنجدها من الكلمات المستحدثة التي دخلت إلى اللغة العربية و هي مشتقة من كلمة الوطن و هي أكثر تعبير و دلالة و عمومية، أما المعنى الخاص لاصطلاح لمواطنة فهو ارتباط و[٣٥] علاقة الفرد بكيان سياسي وقانوني و اجتماعي ،و هو كيان الدولة المدنية ،دولة الإمبراطورية و الدولة الوطنية ، وتتضمن هده العلاقة على عناصر و مقومات الانتماء والولاء، و مجموع الحقوق والواجبات المتبادلة يحددها النظام السياسي و القانوني و الاجتماعي للدولة ،وعقد أو عهد الانتماء و الولاء و هو اكتساب الجنسية المحددة بموجب أحكام الدستور و قانون جنسية للدولة المعنية.

فالمواطنة فكرة اجتماعية و قانونية ساهمت في تطوير المجتمع بشكل كبير إلى جانب الرقي بالدولة والمساواة العدل والإنصاف و ضمان الحقوق والحريات و تبني الديمقراطية والشفافية في الحكم على الشراكة في تسيير الشأن العام ،فلم تعد قيم المواطنة مجرد التزام فردي وأخلاقي وأدبي وثقافي وإنما أصبحت تحميها القوانين والدساتير في إطار دولة الحق و القانون و التي تعتبر المعيار الأساسي لأي نظام

[٣٤] أماني غازي الجزار ،المواطنة العالمية ،دار وائل للنشر و التوزيع ،الأردن ،٢٠١٠ص ١٠٠.

[٣٥] –نادية خلفة ،المواطنة كمؤشر للديمقراطية و كمسالة دستورية :الجزائر نموذجا ،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،العدد التاسع ،جوان ٢٠١٦،ص ٨٦

ديمقراطي ،فهي تحفظ للمواطن حقوقه وتوجب عليه واجبات اتجاه غيره من المواطنين و تجاه دولته .

ب /<u>تطور مفهوم المواطنة :</u>

لقد بدأت فكرة المواطنة في عصر دولة اليونان القديمة ،عندما كان المواطنون هم من يملكون حقا قانونيا في المشاركة في شؤون الدولة و إدارتها ،فكانت فكرة المواطنة الصالحة جزء من هذا القانون ،أما العبيد و النساء فقد حرموا من هدا الحق إذ كانوا مجرد مطيعين للأوامر و أدى ذلك إلى التركيز على الواجبات التي تترتب على حقوق المواطنين .

نشأ الترابط بين المواطنة و الهوية الوطنية بشكل طبيعي ،نظرا لارتباط الوضع القانوني للمواطن بالدولة بشكل عام ،أي الربط بين المواطن و الوطنية ،ولقد ساعدت الأفكار التحررية في القرن التاسع عشر على تطور الحقوق و المطالبة بها و أدى ذلك إلى المطالبة بالعدالة و المساواة و الحقوق السياسية و أصبح ذلك واقعا بالنسبة للعديد من السكان .

في القرن العشرين بدا ت تظهر أفكار تدعو إلى أن الحقوق السياسية[٣٦] و المدنية تكون جزءا من الالتزامات اتجاه مواطنيها ،و يعود الفضل إلى نشوء دولة الرفاه في القرن الأخير إلى المفكرين الذين نادوا بضرورة أن تشمل حقوق المواطنين الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ،كما برز مفهوم المواطنة المتعددة في الوقت الحالي .

لقد شهد مفهوم المواطنة تغيرات عديدة في مضمونة و استخداماته و دلالاته ،ولم يعد يعني أو يصف العلاقة بين الفرد و الدولة في شقها السياسي و القانوني كما كان سابقا ، فالدراسات الحديثة عادت إلى الاهتمام بمفهوم المواطنة كمفهوم اجتماعي له أبعاد و قيم تربوية ،سياسية ،اقتصادية ،ثقافية و فلسفية ،وارتبط مفهوم المواطنة عبر التاريخ بإقرار المساواة للمواطنين ،وتمثل التعبير عن إقرار مبدأ المواطنة في قبول حق المشاركة الحرة للأفراد المتساوين و قد أخذ هذا المفهوم تجليات و إنبثاقات تاريخية مختلفة تجلت في التصور المعاصر لهدا المفهوم .

وقد عبر احد المفكرين عن هذا التحول الذي عرفه مفهوم المواطنة بقوله :"أنها شكل من أشكال الإنتاج الثقافي و ينبغي أن نفهم تشكل المواطنة باعتبارها عملية إيديولوجية نعاين خلالها أنفسنا،وكذلك علاقاتنا بالآخرين و بالعالم في نظام معقد من المصالح و العلاقات غالبا ما يكون متضاربا .

إن المواطنة الفعالة تعرف بأنها جملة من المفاهيم و المبادئ و منظومة القيم و الاتجاهات و مجموعة العادات و المهارات و السلوكات الإلزامية باعتبارها علاقة حقوقية بين الفرد و المجتمع و الدولة ،وباعتبارها العضوية الديمقراطية الواعية و الفعالة و المسؤولية في حياة المجتمع أو مجموعة من المجتمعات بكل جوانبها السياسية و الاجتماعية و المدنية و الثقافية ،وعلى كل المستويات المحلية و الوطنية .

حاليا أصبح مفهوم المواطنة يشكل إشكالية محورية لكل مجتمعات العالم ،سواء على المستوى النظري الفلسفي أو المستوى الفعل الاجتماعي و الممارسة السياسية ،فقد أصبح

[٣٦]-نعيمة مراح ،عبد الكريم مراحي ،مكانة قيم المواطنة في التعديل الدستوري ،مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية ،المجلد الثامن ،العدد الأول ،٢٠٢٢،ص102

هذا المفهوم جزء لا يتجزأ من منظومة المفاهيم المتداولة عالميا ،كالديمقراطية ،وحق رقي الإنسان ،والعولمة و غيرها من المفاهيم التي تشمل في عصرنا الحالي مصدرا للصراع الفكري و الحضاري .

ثانيا :تعزيز قيم المواطنة من خلال التعديلات الدستورية

إن مضمون المواطنة يقوم على مجموعة من المبادئ و الأساسيات الايجابية و الأخلاقية و بذلك فالمواطنة تشكل نسقا من القيم تتفاعل فيما بينها من جهة أولى ،و من جهة ثانية تتفاعل مع ما هو خارجا من القيم الأخرى ،وهي قيم تتحرك نحو المواطن و الوطن و الدولة و البيئة ،كما تضمن تلك القيم صيرورة المؤسسات و الفكر المؤسساتي القائم على احترام المؤسسات [٣٧] و وظيفتها في الدولة و المجتمع و مدى أهميتها للمواطن للمواطن من حيث كونها أدوات خدماتية لصالحه ،وقيم المواطنة تضمن عدم انتهاك الحقوق و الواجبات بجانب المحافظة عليها و على حقوق الإنسان بل تؤدي إلى احترام القوانين و التشريعات و الرموز المختلفة المعبرة عن الذات و الأخر و الوطن و المجتمع و الدولة، و لهذا السبب و نظرا لأهمية قيم المواطنة ،ووعي الجزائر بذلك قامت بتعزيزها في دساتيرها ،فالدستور هو القانون الأساسي والأعلى في النظام القانوني للدولة، ولهذا له مكانة السمو الموضوعي، وله مكانة السمو الشكلي، ويتميز الدستور بطبيعة خاصة تضفي عليه صفة السيادة والسمو، فهو الذي يرسي القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة، ويحدد السلطات العامة فيها، ويرسم لها وظائفها، ويضع الحدود والقيود الضابطة لكل الأنشطة المتعددة،[٣٨] ويقرر الحريات والحقوق العامة، ويرتب الضمانات الأساسية لحمايتها ولهذا حق لقواعده أن تستوي على قمة البناء القانوني للدولة.،فالدستور بقواعده القانونية هو المنشئ للمؤسسات ويحدد الاختصاصات، وبشكل عام يقيم النظام السياسي في الدولة، وهو المنشئ للنظام القانوني فيها، ولا يجوز مخالفة قواعده بأي عمل مادي أو قانوني، وحيث أن الدستور هو الذي ينشىء النظام القانوني، فإن قواعده تحتل المكانة الأعلى والأسمى في هذا النظام، وتخضع له قواعد النظام القانوني بحكم وحدة النظام القانوني الذي يعلوه الدستور، ولا يجوز مخالفة هذه القواعد سواء أكان ذلك بعمل قانوني أو بعمل مادي، تحقيقاً لمبدأ احترام التشريع ذي الدرجة الأدنى للتشريع ذي الدرجة الأعلى.

ونظرا لاستعاب الجزائر لأهمية و مكانة قيم المواطنة سواء كانت قيم مدنية[٣٩] أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو قيم تشاركية تحيا و تترعرع في جو ديمقراطي بأنها غمرتها في دساتيرها و حاولت أن تواكب مفاهيمها المعاصرة من خلال هندستها الدستورية و هي طريقة لإعادة بناء الدستور أو تعديله لإزالة جميع الثغرات و الهفوات التي تحول دون إعطاء البعد الحقيقي و الديمقراطي لقيم المواطنة و تجسيدها

---

[٣٧] –عبد المنعم محمد احمد ،مبدأ المواطنة و الإصلاح الدستوري ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،٢٠٠٧ ،ص٩٨.

[٣٨] عمار كوسة،المرجع السابق ،ص٤٨.

[٣٩] –عبد السلام موكيل،المواطنة و سياق الدولة و الهوية :مقاربة فكرية و معرفية بين الفكر السياسي المعاصر و المنظور الإسلامي ،مجلة تاريخ العلوم ،العدد الأول، ص٣٠

واقعيا من خلال العديد من التعديلات أخرها تعديل ٢٠٢٠،و هذا ابرز مظهر من مظاهر تعزيز قيم المواطنة و التي سنوفده وفقا لدراسة تعزيز قيم المواطنة من خلال التعديلات السابقة و التعديل الأخير وفقا لما يلي :

أ/- تعزيز قيم المواطنة من خلال الدساتير السابقة :

إن المواطنة أصبحت تحتل مكانة في دساتير الدول ،و المشرع الدستوري الجزائري تعامل مع المواطنة بجدية بدءا [٤٠]بدستور ١٩٦٣ الذي و إن كان يغلب عليه الطابع الاشتراكي الثوري فلم يغفل دور المواطنة في تحديد الحقوق و الحريات و ذلك في نص المادة ١٩ التي جاء مفادها أن "لكل المواطنين من الجنسين نفس الحقوق و نفس الواجبات "،والمادة ١٣ التي نصت :"لكل مواطن استكمل ١٩ عاما من عمره حق التصويت "،فهنا يلاحظ أن المشرع ربط المواطنة بحق التصويت بمعنى أن المواطنة هنا تكون شرطا المسبق للتمتع بالحق السياسي و هذا ما عبر عليه من قبل السياسيين بان حق المشاركة السياسية في أشكاله المختلفة لا يوجد كحق قائم بذاته و إنما فقط في إطار المؤسسات للمواطنة والحكومة.

إن المواطنة تعززت أكثر من خلال دستور ١٩٧٦ فلم يكتف بالنص على مبدأ المواطنة و لم يكتف بربطه بمبدأ المساواة و إنما أضفى على تجسيده و حمايته ضمانة أساسية وهي حث المؤسسات الوطنية و ضمان المساواة لكل المواطنين و المواطنات في الحقوق و الواجبات عن طريق إزالة العقبات التي تعيق تفتح شخصية الإنسان و تحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

- إن دستور ١٩٧٦ تطرق [٤١]إلى مجموعة من الحقوق و الحريات المكرسة لقيم المواطنة والتي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين في الدولة دون أي تمييز من أي نوع و لا سيما التمييز بين العنصر أو اللون أو اللغة ،فقد جاء في هذا الدستور بأن حقوق الإنسان و حرياته الأساسية مضمونة دستوريا [٤٢]و أن جميع المواطنين متساوون في الحصول على الحقوق و أداء الواجبات ،وانه لا تمييز بينهم على أي شكل من الأشكال ، وجاءت المادة ٤٠لتؤكد إن كل المواطنين متساوين أمام القانون في أي حال من الأحوال ،في حين نصت المادة ٤٢ على أن للمرأة الجزائرية حقوق سياسية واقتصادية وثقافية يضمنها لها الدستور ،كما تكلمت المادة ٤٣ على حق الجنسية فضلا عن حق جميع المواطنين في تقلد الوظائف العامة طبقا للمادة ٤٤وهذه أهم الحقوق المدنية و السياسية، أما بالنسبة للحقوق الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية فنجده تطرق من خلال المادة ٤١ لمساواة كل المواطنين في المجال الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي وإزالة كل العقبات التي من شانها عرقلة مشاركته الفعلية في هذه المجالات ،كما نصت المادة٥٩ على حق المواطن في العمل كما اعتبر هذا الدستور أن حق التعليم هو حق مساوي للجميع .

[٤٠] دستور ،١٩٦٣ ،ج ر العدد٦٤ الصادر في ١٠سبتمبر١٩٦٣

[٤١] دستور ١٩٧٦ الصادر بموجب الأمر ٩٧/٧٦ ،ج ر العدد ٩٤ الصادر ٢٤في نوفمبر١٩٧٦

[٤٢] محمد بركات ،التعديل الدستوري في الجزائر أسبابه و أهدافه في ظل التحولات العربية الراهنة ،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ،العدد المجلد الثاني ،العدد الثالث ،٢٠١٧،ص٧٠٠.

وتجدر الملاحظة من خلال ما سبق أن كل التعديلات السابقة كانت بعيدة عن الارتقاء بمنظومة الحقوق والحريات الفردية والجماعية لأنها كانت في ظل نظام اشتراكي شمولي يبنى على ديمقراطية شعبية يوجهها حزب واحد ألا وهو حزب جبهة التحرير الوطني ، وهذا ما مهد لضرورة تعديل أخر و هو تعديل دستور ١٩٨٩.

- إن الشيء الجديد الذي أتى به دستور ١٩٨٩ هو انه [٤٣]تخلى عن نهج الاشتراكية و تبنى النظام الرأسمالي ،كما انه توجه نحو التعددية الحزبية تاركا بذلك نهج الحزب الواحد السابق و هذا ما أبرزته المادة ٤٠ التي نصت على أن حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معرف به "فالتعددية الحزبية" تمدد من مجالات تعزيز قيم المواطنة نتيجة لتوسع تمتع المواطن الجزائري بالمزيد من الحقوق و الحريات ،وهذا ما تجسد فعلا عندما حوى على فصل يحمل ٣٤ مادة تتكلم على مجموع الحقوق و الحريات ،فبالنسبة لمجموع الحقوق لمدنية و السياسية نجده أكد على حرية الشعب في اختيار ممثليه و نصت المادة ٢٨ على المساواة بين المواطنين الجزائريين [٤٤] فلا تفريق بينهم تحت طائلة أي سبب من الأسباب سواء كان ذلك الرأي اتبعوه أو لعرق انتسبوا إليه أو لدين انتهجوه ذكورا أو إناثا ، و هذا ما يبرز أن المؤسس ينظر إلى المساواة كنقطة الارتكاز و البدء قبل التكلم على أي حق أخر للإنسان ،أما عن حق الجنسية فقد كفلته المادة ٢٩ ،وقد أكد المشرع على حرمة حياة الإنسان الخاصة بكل أشكالها ،وذلك وفقا لما جاءت به المادة ٣٧ من الدستور ،كما نص هذا الدستور على أن الدولة تعاقب على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق و الحريات و على كل ما يمس سلامة الإنسان البدنية و المعنوية إلى جانب تطرقه إلى حرية التعبير و الاجتماع التي اعتمدتها المادة ٣٩ و التي تعني التعبير عن جميع الأفكار و في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،وبالنسبة للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية فنجد أن المادة ٣٤ جاءت لتؤكد على حرية الإبداع الفكري و الفني والعلمي واعتبرتها مضمونة للمواطن إذ نصت على أن حقوق المؤلف يحميها القانون ،كما أن هذا الدستور اعتبر العمل حق اجتماعي أساسي و ما يرتبط به من حقوق العمال كالحق النقابي و الحق في الإضراب ،وهو ما نظمه المشرع في نصوص المواد ٥٢ و٥٣ و٥٤ فقد ربط بين العمل ومجموعة من الحقوق التي توفر للفرد الرفاهية وجاء في المادة ٥٥ بأنه تحظى الأسرة بحماية الدولة والمجتمع لتضمن المادة ٥٦ ظروف معيشية جيدة .

- من خلال ما سبق يبرز لنا أن التوسع في مفهوم المواطنة و تعزيزها في ظل دستور ١٩٨٩ يرجع إلى عاملين أساسيين عامل دخلي يتمثل في التحول الذي شهدته الجزائر بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨ و يعني ذلك التحول السياسي الاقتصادي من نظام أحادي اشتراكي إلى نظام ليبرالي تعددي ،أما العامل الثاني فيتمثل في انضمام الجزائر إلى العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية لعام ١٩٦٦و الذي دخل حيز

[٤٣] – المرسوم الرئاسي ١٨/٨٩ المؤرخ في ١٩٨٩/٢/٢٨ يتضمن نشر دستور ١٩٨٩ الموافق عليه في استفتاء ١٩٨٩/٠٢/٢٣ ، ج ر العدد٩ الصادر في ١ مارس ١٩٨٩

[٤٤] أوكلي ليندة،سماعيل جوهر ،مفهوم المواطنة في القانون الجزائري ،مجلة سراج في التربية و قضايا المجتمع ،العدد السادس ،جوان ،٢٠١٨ص١١٢

النفاذ سنة ١٩٧٦ ولم تصادق عليه الجزائر إلا في٠٩/١٢/ أي حوالي شهرين من الاستفتاء على دستور ١٩٨٩ورغم تأكيد دستور ١٩٨٩ على حقوق الإنسان إلا انه لم يشر إلى الوسائل و الإجراءات التي[٤٥] يجب على الدولة أن تتخذها لتجسيد مبدأ المساواة و تمكين المواطنين من الاستفادة من الحقوق و الحريات العامة و نتيجة لصعوبة تطبيق هذه المبادئ واقعيا ،دخلت الجزائر في مرحلة تسودها التجاوزات و الاضطرابات حيث أصبح هذا الدستور مجرد حبر على ورق مما استدعي تعديله بدستور ١٩٩٦.

- إن ما يميز دستور ١٩٩٦ [٤٦] هو أن المشرع الدستوري تبنى ميثاق الأمم المتحدة و قواعد الإعلان العالمي لحقوق الانسان١٩٤٨،وكذا العهدين الدوليين لعام ١٩٦٦ و هذا ما تجسد في مضمون المادة ٢٨ التي نصت على إن الجزائر تعمل على دعم التعاون الدولي و تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة و المصلحة المتبادلة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية و تبنى ميثاق الأمم المتحدة و أهدافه ،ومن أهم الحقوق المدنية و السياسية نجد ما تضمنتها المادة ٢٩ التي نصت أن المواطنين الجزائريين متساوين أمام القانون دون التمييز بينهم سواء على أساس المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف أخر إما شخصي أو اجتماعي فضلا عن المادة ٣٠ التي اعتمدت حق التمتع بالجنسية استنادا إلى قانون الجنسية ، أما المادة ٣١ فقد ضمنت حق المواطنين في المساواة في الحقوق و الواجبات و ضرورة الاعتراف بشخصية الإنسان أما المادة ٣٣ فقد منحت للمواطن الجزائري حق الدفاع عن نفسه سواء كان ذلك بمفرده أو عن طريق جمعية تحت إطار الحقوق الأساسية للإنسان كما منحت المادة ٥١ المواطنين حق المساواة في تقلد الوظائف في الدولة دون أية شروط غير تلك التي يحددها القانون ،ومن أهم الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي جاء بها هدا الدستور هي حق كل المواطن في أن يمارس حرية الصناعة و التجارة و هذا الحق يضمنه القانون و هذا ما تجسد في فحوى المادة ٣٧ ،كما تطرق إلى الحق في التعليم و تكلم عن مجانيته و اجباريته و اعتبر أن الدولة هي الضامنة لحق التساوي بالتعليم و التكوين المهني و هدا ما أكدته المادة ٥٣،كما انه تطرق إلى الحق في القضاء على استغلال الإنسان للإنسان ،و أكد على أهم حق جماعي و هو الحق في الأمن الجماعي الذي يضم امن الممتلكات و الأشخاص مجسدا إياه في المادة ٢٤.
- إن التعديل الدستوري لعام ٢٠١٦ جاء بعبارة من رئيس الجمهورية و يشمل مجموعة من الحقوق و الحريات التي زادت في تعزيز قيم المواطنة خصوصا عندما تكلم عن نظام الحصص الإجباري في المجالس المنتخبة كمظهر للتمييز الايجابي الذي أكدته اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ،حيث استحدث المشرع الدستوري مادة جديدة و هي المادة ٣٦ التي نصت على أن الدولة تعمل على ترقية التناصف

[٤٥] –مقراني جمال،ليلى جمال،ثقافة المواطنة في ظل الدساتير الجزائرية ،مجلة آفاق للأبحاث السياسية و القانونية ،العدد الثالث ،ماي ٢٠١٩،ص ٩٢

[٤٦] – المرسوم الرئاسي ٤٣٨/٩٦ المؤرخ في ٧ديسمبر ١٩٩٦المتضمن إصدار دستور ١٩٩٦ الموافق عليه في استفتاء ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦ ،ج ر٧٦ العدد الصادر في ١٩٩٦/١٢/٠٨

بين النساء و الرجال في سوق التشغيل و تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات و الإدارات العمومية و على مستوى المؤسسات ، فهده المادة تهدف إلى تعزيز مبدأ المساواة في الشغل من خلال إقرار عمل الدولة على ترقية المرأة في تولي المسؤوليات و تعد كتكملة لبقية النصوص الدستورية المتعلقة بالمرأة و هذا ما يعزز من حقوقها و يدعم مشاركتها الفعلية في مجالات الحياة المختلفة [٤٧] و يكون بهذا المنطلق قد رقى من حقوقه السياسية ،كما نجده عزز من مبدأ العدالة الاجتماعية عندما تطرق إلى حق الطفل في اللجوء إلى التعليم العمومي المجاني على قدم المساواة ،كما نص على تكفل الدولة بالأطفال المتخلى عنهم أو مجهولي النسب ، كما تضمن التعديل حماية الأشخاص المسنين و المعاقين وتمكينهم من حياة عيش كريمة ،كما أكدت ديباجة الدستور على أن الشباب في صلب الالتزام الوطني برفع التحديات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و يضل إلى جانب الأجيال القادمة المستفيد الأساسي من هذا الالتزام، و عليه نص المؤسس الدستوري على استحداث هيئة استشارية تسمى المجلس الأعلى للشباب [٤٨] تقوم باختصاصات تتعلق بكل ما يخص الشباب ،كما ركز التعديل الدستوري على الحق في بيئة سليمة من خلال المادة ٦٨ التي نصت على حق المواطن في بيئة سليمة و الحفاظ عليها ،ومن أهم الحقوق الاقتصادية التي برزت في التعديل الدستوري هي منع الاحتكار و المنافسة غير النزيهة و هذا ما تضمنته المادة ٤٣ ،كما نجد أن التعديل الدستوري اقر حقا جديدا و هو الحق في ثقافة المواطن (المادة ٤٥)كما نص على الحق في الحصول على المعلومة (المادة ٥١)و على حرية ممارسة الشعائر الدينية في إطار القانون ،وهدا يدخل في إطار أهم الحقوق الدينية و الثقافية ،كما كرس الحق في المحاكمة العادلة من خلال نصه على ضمان المحاكمة المنصفة و منع الحجز و الحبس في الأماكن التي لا ينص عليها القانون ،كما أسس آلية جديدة لحماية الحقوق و الحريات و هي المجلس الوطني لحقوق الإنسان ،وهي هيئة استشارية توضع لدى رئيس الجمهورية و تضطلع لمجموعة من الاختصاصات في إطار حقوق و حريات الإنسان ،كما تطرق إلى الحق في إنشاء الأحزاب السياسية ،وان تكون لها حرية الرأي و التعبير و الاجتماع (المادة ٥٣)،وهي تعد من أهم الحقوق و الحريات الجماعية في تجسيد نظام ديمقراطي.

ب/- تعزيز قيم المواطنة من خلال التعديل الدستوري لعام ٢٠٢٠:

إن المواطنة تكون فعالة أكثر في بيئة ديمقراطية بل و تنتعش عندما نكون أمام ديمقراطية تشاركية وتضعف عندما نكون أمام ديمقراطية تمثيلية و تضعف أكثر عندما نكون في نظام ديكتاتوري يقوم على الزبونية و المحسوبية و الذهنية القبلية و العنصرية ، لذلك الجزائر كنظام ديموقراطي لجأت إلى التعديل الدستوري بهدف ترقية دستورها من الشوائب و الثغرات التي خلفتها الدساتير السابقة لجعله يتناسب و يتلاءم مع المستجدات الوطنية و الدولية مؤكدة على تعزيز مبدأ المواطنة و اعتبار جميع المواطنين متساوين أمام القانون في الحقوق و الحريات، و مؤكدة أيضا على أن المواطنة لا بد أن

[٤٧] نادية خلفة ،المرجع السابق ،ص ١٠٦.

[٤٨] -عمار كوسة أبحاث في القانون الدستوري ،دار هومة للطباعة ،الجزائر ٢٠١٨،ص١٠٠

تحي في جو و بيئة ديمقراطية بل و تنتعش عندما نكون أمام ديمقراطية تشاركية وديمقراطية لكي يؤدي ذلك إلى دعم الهوية الوطنية و تماسك أفراد الأمة و استقرارها.

إن ديباجة دستور ٢٠٢٠يبين [٤٩] بوضوح التمسك بمعالم تكريس و تعزيز قيم المواطنة، حيث نجد أنها جاءت بما يلي :"إن الشعب الجزائري عازم على جعل الجزائر في منأى عن الفتنة و العنف و عن كل تطرف ،وعن كل خطابات الكراهية و كل أشكال التمييز من خلال ترسيخ القيمة الروحية و الحضارية القائمة على الحوار و المصالحة و الأخوة في ظل احترام الدستور و قوانين الجمهورية ،فالمشرع الدستوري يعتبر أن المواطنة تعد أسمى درجات العدالة عند التعامل مع أبناء الوطن بوصفهم متساوين بحسب الأصل في الحقوق و الواجبات و لا فرق بين مواطن و أخر لا على أساس الدين أو الجنس أو الأصل ،وهو ما يعني في حقيقته إعلاء كامل لقيمة المواطن ،وتطبيقا شاملا لأهم مبادئ حقوق الإنسان التي نصت عليها الشرائع السماوية و المواثيق الدولية و هذا ما تجسد في المادة ٣٧ من التعديل الدستوري ،كما أكد أن كل المواطنين سواسية أمام القانون [٥٠] و هو ما يعد تكريسا للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها المواطنة ،ويأتي هذا القول في ضوء اتساع مفهوم المواطنة ليشمل حقوق اجتماعية و ثقافية كثيرة ،كما تبنى المشرع الدستوري تعديل المادة ١٦ التي جاء فيها أن الدولة تقوم على مبادئ التمثيل الديمقراطي و الفصل بين السلطات و ضمان الحقوق و الحريات و العدالة الاجتماعية و أن المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته و يراقب عمل السلطات العامة ،وتشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية لا سيما من خلال المجتمع المدني .

-لقد عبر المشرع الدستوري عن اعتبار الديمقراطية التشاركية [٥١] مكسب جديد للمجتمع المدني و ذلك بدسترته للدور التشاركي للمجتمع المدني في تسيير الشأن العمومي من اجل تعميق الممارسة الديموقراطية و تعزيز قيم المواطنة ،كما اعترف المشرع الدستوري بدور المجتمع المدني كشريك أساسي لاستقامة الدولة و هذا ما جاء في فحوى المادة ١٠ التي نصت على أن الدولة تسهر على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية و تكرست دستوريا من خلال الهيئة الاستشارية المتعلقة بالمرصد الوطني للمجتمع المدني.

من خلال قراءة تحليلية لهدا التعديل الأخير نقول أن المجتمع المؤسس على المواطنة يعلن التزامه بمعاملة مدنية و سياسية متساوية للأفراد جميعهم و لكن لا يضمن التوزيع العادل للموارد بينهم ،فالمساواة في الفرص لا تعني المساواة في النتائج.

إن المواطنة هي مبدأ سياسي مدني يحتاج إلى فضاء جغرافي و مادي و إلى نسق قيمي أخلاقي و تربوي

[٤٩] -المرسوم الرئاسي رقم ٤٤٢/٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣٠ ،ج ر ،العدد٢٨ الصادر في ٢٠٢٠/١٢/٣٠

[٥٠] -نعيمة مراح ، المرجع السابق ،ص١٠٧

[٥١] فاطمة الزهراء بوعقادة ،بوغزالة المرجع السابق ،ص٢٧٤

الخاتمة :

إن المواطنة هي جوهر العلاقة بين المواطنين و الدولة من جهة و بين المواطنين أنفسهم من جهة أخرى، والدساتير الجزائرية تعتبر من الدساتير الرائدة عربيا في مجال التأسيس الدستوري لقيم المواطنة و مبادئها .

إن المواطنة تكون فعالة أكثر في بيئة ديمقراطية بل و تنتعش عندما نكون أمام ديمقراطية تشاركيه و تضعف عندما تكون أمام ديمقراطية تمثيلية و تضعف أكثر عندما نكون في نظام ديكتاتوري ،و تلجا الأنظمة الديمقراطية إلى التعديل الدستوري بهدف تنقية دساتيرها من الشوائب و الثغرات ،و هذا ما سعت إليه الجزائر من خلال تعديل دساتيرها، لان التعديل الدستوري في ظل الدولة الديمقراطية سوف يؤدي بدون شك إلى تفعيل و تجديد قيم المواطنة ،فالتعديل الدستوري هو إثراء للنظام المؤسساتي في الدولة و ارتقاء بمنظومة الحقوق و الحريات الفردية و الجماعية و لقد عرفت المواطنة من خلال الهندسة الدستورية الجزائرية اقترابا من تجسيد روح المعاهدات و الاتفاقيات و الإعلانات الدولية ذات الصلة بالمواطنة و سجلت مكاسب واضحة سواء من ناحية الانتقال من نظام الاشتراكي إلى نظام التعددية الحزبية و ما يلحقها من حقوق و حريات ،أو من حيث إدماج المرأة في الحياة السياسية من خلال تعديل نظام الكوتا و السماح لها بالمشاركة السياسية الفعالة أو من ناحية الاعتراف بدور المجتمع المدني كشريك أساسي لاستقامة الدولة و التكريس الدستوري للهيئة الاستشارية المتعلقة بالمرصد الوطني للمجتمع المدني،وكذلك من خلال تجسيد حق المواطن في الحصول على المعلومة وحقه في بيئة سليمة .

الحقيقة أن النصوص الدستورية موجودة و الهندسة الدستورية تعمل على وثيرة و تداعيات المجتمع ،فمتى كان التعديل لازما بادرت به الدولة الجزائرية على الفور و لكن ما ينقص هو تعزيز الضمانات القانونية المرافقة لهذا التعديل الدستوري و الذي بدوره سيحقق تعزيز لقيم المواطنة،و هذا لا يتحقق فعلا إلا بعد تجسيد حقيقي لنظام ديمقراطي تنتعش فيه هذه المواطنة و إشراك حقيقي للمجمع المدني عن طريق الديمقراطية التشاركية من اجل تعميق أكثر للممارسة الديمقراطية و كدا تدعيم فعلي لروافد الديمقراطية التي تتيح ديمقراطية المعلومة و توفرها للجميع ،فقيم المواطنة تحيا في نظام ديمقراطي تشاركي حقيقي و فعلي .

قائمة المراجع :

النصوص القانونية :

- دستور ١٩٦٣، ج ر العدد٦٤ الصادر في ١٠سبتمبر١٩٦٣
- دستور ١٩٧٦ الصادر بموجب الأمر ٩٧/٧٦ ،ج ر العدد ٩٤ الصادر ٢٤في نوفمبر١٩٧٦
- المرسوم الرئاسي ١٨/٨٩ المؤرخ في ١٩٨٩/٢/٢٨ يتضمن نشر دستور ١٩٨٩ الموافق عليه في استفتاء ١٩٨٩/٠٢/٢٣ ، ج ر العدد٩ الصادر في ١ مارس ١٩٨٩
- المرسوم الرئاسي ٤٣٨/٩٦ المؤرخ في ٧ديسمبر ١٩٩٦المتضمن إصدار دستور ١٩٩٦ الموافق عليه في استفتاء ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦ ،ج ر٧٦ العدد الصادر في ١٩٩٦/١٢/٠٨
- المرسوم الرئاسي رقم ٤٤٢/٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣٠ ،ج ر ،العدد٢٨ الصادر في ٢٠٢٠/١٢/٣٠

الكتب :

- أماني غازي الجزار ،المواطنة العالمية ،دار وائل للنشر و التوزيع ،الأردن ،٢٠١٠
- حسين عدنان سيد ،المواطنة في الوطن العربي،الطبعة الأولى ،منتدى الفكر العربي، عمان ،٢٠٠٨
- عمار كوسة أبحاث في القانون الدستوري ،دار هومة للطباعة ،الجزائر ٢٠١٨
- عبد المنعم محمد احمد ،مبدأ المواطنة و الإصلاح الدستوري ،دار النهضة العربية ، القاهرة ،٢٠٠٧

المجلات القانونية :

- أوكلي ليندة،سماعيل جوهر ،مفهوم المواطنة في القانون الجزائري ،مجلة سراج في التربية و قضايا المجتمع ،العدد السادس ،جوان ،٢٠١٨
- درويش جما ل، الهندسة الدستورية كضمان نفاذ القواعد الدستورية ،مجلة السياسة العالمية ،العدد الأول ،جوان ،٢٠٢٠
- عبد السلام موكيل،المواطنة و سياق الدولة و الهوية :مقاربة فكرية و معرفية بين الفكر السياسي المعاصر و المنظور الإسلامي ،مجلة تاريخ العلوم ،العدد الأول، ٢٠٢٠
- فاطمة الزهراء بوعقادة ،بوغزالة محمد ناصر ،تأثير التعديلات الدستورية في الجزائر على تعزيز مبدأ المواطنة ،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ،المجلد ١٤، العدد الأول ،٢٠٢٢
- محمد بركات ،التعديل الدستوري في الجزائر أسبابه و أهدافه في ظل التحولات العربية الراهنة ،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ،العدد المجلد الثاني ،العدد الثالث ،٢٠١٧
- مقراني جمال،ليلى جمال،ثقافة المواطنة في ظل الدساتير الجزائرية ،مجلة أفاق للأبحاث السياسية و القانونية ،العدد الثالث ،ماي ٢٠١٩
- نعيمة مراح ،عبد الكريم مراحي ،مكانة قيم المواطنة في التعديل الدستوري٢٠٢٠ ، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية ،المجلد الثامن ،العدد الأول ،٢٠٢٢
- نادية خلفة ،المواطنة كمؤشر للديمقراطية و كمسالة دستورية :الجزائر نموذجا ،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،العدد التاسع ،جوان ٢٠١٦